

# تَنَاقُضُ السَّيِّدِ عَبْدِ الْجَمَّةِ

فِي تَنَاوُلِهِ أُسَانِدَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

تَأْلِيفُ

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَكِيمِيِّ الْفَيْفِيِّ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وحفظه من الزيادة والنقصان، حفظًا في الصدور والسطور، وصلى الله وسلم على نبينا محمد الذي وعى قلبه القرآن، ثم أداه لأمته كما أخذه من جبريل عليه السلام، ورضي الله عن صحابته العدول، الذين أدوا إلينا كتاب الله كما أخذوه من معلمهم، وخلفهم التابعون ومن بعدهم ممن سار على سننهم فكانوا أمناء علماء، أهل تقرير وتحرير، ضبطوا حروفه، وحرروا أسانيده، ونقلوه لنا كابرًا عن كابر، رضي الله عنهم، وشكر جهودهم.

وبعد: فعلم أسانيد القرآن الكريم علم جليل القدر، أولاه أئمتنا عناية بالغة منذ انتشر كتاب الله المعجز في أصقاع الأرض، تلقياً وتلقيًا من أفواه الصحابة الكرام رضي الله عنهم. واستمرت العناية به تزداد مع ازدياد العناية بالإقراء، وكثرة المقرئين إلى عصرنا الحاضر.

والملاحظ أن تلك الأسانيد تفرعت كثيرًا، ودقت صناعتها جدًا في عصور الاختيار وبعدها.

ومن المعلوم أيضًا أن الاختيار نشأ من عهد الصحابة الكرام

رضي الله عنهم، ثم توسع -بعد ذلك- مع انتشار القرآن في البلدان.  
ومن هنا كانت العناية بأسانيد القرآن الكريم ماسة:

العناية بقراءاته ورواياته وطرقه على اختلاف مناحيها، وذلك لدقة الوقوف على أسانيد كل ذلك، أعني تلك الأسانيد المرتبطة - خاصة- برواية الحروف بِلَه الأُصول، رواية دقيقة لا تختلط معها الطرق، ويكون التمايز في رواية تلك الحروف تمايزًا واضحًا؛ للوقوف على مَنْ روى ذلك الحرف من المقرئين حتى لا تختلط روايته برواية غيره، ثم معرفة مَنْ نقل عنه ذلك الحرف، وهل كانت روايته عنه محض نقل دون أن يكون له فيها إعمال نظر، ومزيد اختيار من قراءات أخرى صحت عنده بالنقل المستفيض المشتهر، ثم في أي قراءة درج ذلك الحرف، وهكذا ...

وكل هذا لا يتميز إلا بمعرفة الإسناد، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى معرفة أسانيد القرآن الكريم والاهتمام بها.

**كثرة الأسانيد ودقتها، والعناية بها:**

فمن هنا كثرت الأسانيد جدًّا، فانبرى العلماء لتمييزها، وتفصيل طرقها، تجنبًا للخلط بينها، مع الاحتياط البالغ في عدم الوقوع في التدليس، أو التلفيق، أو التركيب، أو الخلط، وهو مسلك ليس فيه إلا الجادة؛ لخطر الخطأ فيه، ولشنيع عاقبته! وقد أولاه أئمتنا المتقدمون من القراء -ولله الحمد- جانبًا كبيرًا من الخدمة البالغة،

والدراسة المتأنية، والتمحيص الشديد، ومَن طالع كتاب: (جامع البيان؛ في القراءات السبع) للإمام الكبير، رائد المدرسة الأثرية في القراءات، شيخ هذه الصناعة: أبي عمرو: عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، أقول: مَن طالع كتابه سالف الذكر مطالعة فاحصة وقف على نماذج كثيرة من التمحيص الشديد، والدقة البالغة؛ فيما ذكرته سالفًا، وهكذا خاتمة حفاظ القراءات، والمعتنين بجمع حروفها وطرقها، الإمام، الحجة، المبارك: محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) كما في كتابه: (النشر؛ في القراءات العشر).

انظر -مثلاً- إلى ذكرهم حرف: ﴿يَسْلُكُهُ﴾ [الجن: ١٧] فإن الداني نصّ في جامع البيان<sup>(١)</sup> أنه قُرئ بالنون في جميع الروايات والطرق عن نافع؛ باستثناء طريق الأصبهاني حيث قرأه بالياء، وهو ما قرأه الداني على شيوخه من طريق الأصبهاني.

نعم، نصّ على أن غير الأصبهاني من طرق أخرى عن نافع شاركه في ذلك؛ إلا أنه استقى ذلك نصًّا من كتاب، لا قراءة قرأ بها على شيخ كما في طريق الأصبهاني.

وقراءة نافع في جامع البيان أورد لها الداني أربع روايات، وأورد لتلك الروايات ثمانية وثلاثين طريقًا<sup>(٢)</sup>، فيكون الأصبهاني قد تفرد

(١) ١٦٦٦/٤.

(٢) ١/٧٥ - ٧٩، ٢٧٧ - ٣٠٤.

بهذا الحرف من بين الثمانية والثلاثين طريقًا من الطرق المؤدية إلى نافع .

ولم يكن الداني ليقف على هذا التفرد العجيب في طريق مخالف الطرق الأخرى الكثيرة؛ لولا درايته التامة بأسانيد القراء والرواة والطرق، ودقته البالغة في التمييز بينها خشية الخلط أو التلفيق!

وله تحرير في الموضع السابق يصلح مثالاً آخر لما ذكرته، بالإمكان الرجوع إليه، ولولا خشية الإطالة لأوردته.

ثم جاء ابن الجزري بعده في النشر<sup>(١)</sup>؛ فزاد البحث تحريراً في طريق الأصبهاني، فنصّ على أن الراوي الذي تفرد برواية ذلك الحرف من طريق الأصبهاني هو أبو الفرج: عبد الملك بن بكران النهرواني، وهو عن شيخه: أبي القاسم: هبة الله بن جعفر البغدادي، وهو عن الأصبهاني، وأن سائر الرواة عن تلميذه: هبة الله خالفوا زميلهم النهرواني، فرووه عن هبة الله، عن الأصبهاني؛ كما روته سائر الطرق في قراءة نافع.

وعدد طرق هبة الله بلغت عند ابن الجزري اثنين وعشرين طريقًا! وهكذا طرق تلميذ الأصبهاني الآخر، أبي العباس: الحسن بن

سعيد المطوعي، وهي أربعة وافقت الجماعة.

فيكون التفرد في رواية النهرواني فقط، عن هبة الله، في أربعة طرق، من اثنين وعشرين طريقاً عنه، بله ستة وعشرين طريقاً عن الأصبهاني.

مع العلم أن طرق نافع عند ابن الجزري كما في النشر<sup>(١)</sup> قد بلغت أربعة وتسعين طريقاً عن قالون وورش فقط؛ دون أن يورد معهما روايتي إسماعيل بن جعفر وإسحاق المسيبي، وطرقهما كما فعل الداني!

وكان قد اجتمع عند ابن الجزري من الأسانيد والطرق ما لم يتيسر اجتماعه للداني؛ نظراً لتأخره.

ولولا العناية بأسانيد القرآن الكريم لما وقفنا على هذا التفرد الدقيق، ولما ميّزناه من طرق الأصبهاني الكثيرة؛ فضلاً عن طرق نافع.

الفرق بين أسانيد القرآن والحديث، وتمييز السابقين بينها في تأليفهم:

والحديث عن هذا الجانب يطول، ويذهب مع طوله الغرض من هذا البحث الذي أسوقه على عجلة؛ إلا أن من المهم معرفته هنا: أن أسانيد القرآن الكريم علم دقيق جدًا ينبغي الحذر والاحتياط عند تناوله، والتمييز بينه وبين علم أسانيد الحديث، فإنه يجوز في رواية الحديث مالا يجوز في رواية القرآن ونقله، وهكذا كان صنيع المتقدمين، فإن نقل القرآن بقراءاته ورواياته وطرقه يحتاج إلى التلقي؛ كشأن النبي ﷺ مع جبريل، ثم شأنه مع تلاميذه من الصحابة، وهي طريقة سُنِّيَّة سُنِّيَّة، درجت عليها الأمة المحمدية، من ذلك العهد المبارك الميمون إلى عصورنا المتأخرة، ولا تستساغ فيها الإجازة المجردة من القراءة، والتي يسميها أئمتنا بالساذجة؛ إلا بشروط شديدة، والكلام عن هذا يطول أيضًا.

أما بالنسبة لعلم الحديث؛ فإن طرق نقله وتحمله كثيرة، ذكرها أهل الفن في كتبهم.

انظر -مثلاً- إلى صنيع الحافظ الكبير، المحدث، المؤرخ: أبي عبد الله: الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ) في كتابه جليل القدر: (معرفة القراء الكبار؛ على الطبقات والأعصار) فقد التزم في كتابه ألا يترجم إلا لمن اتصلت أسانيدهم بزمانه، ومنهم الصحابة، لذا كان كتابه متصل

الطبقات (الحلقات) باللقي والتلقي؛ ما يقرب من سبعة قرون ونصف، هذا أمر.

أمر آخر: وهو أنه لم يترجم في كتابه إلا للقراء الحاذقين، المشهود لهم بتلقي القرآن الكريم وقراءاته؛ دون أن يخلطهم بأصحاب الإجازة، التي يسمونها ساذجة، وهذا من بالغ أمانته، ودقة صناعته؛ مع أنه محدث مؤرخ كبير، كانت تراجم الناس وأخبارهم حاضرة أمام عينيه، مسطورة بين يديه؛ إلا أنه قصر كتابه على القراء فقط، الذين شهدت لهم الأمة بأخذ القرآن الكريم تلقياً وتلقيئاً؛ دون أن يخلطهم بأصحاب الإجازة الساذجة؛ فحفظ لنا تواتر القرآن الكريم طبقة بعد طبقة (حلقة بعد حلقة) على مدى سبعة قرون ونصف، وهي تقريباً المدة الزمنية التي بيننا وبينه من جهة، وبينه وبين عصر النبي ﷺ من جهة أخرى.

وكتابه سالف الذكر من أنفع الكتب في أسانيد القراءات، وقليل من أهل العلم من يميز هذا، ولا أعلم أحداً نسج تراجم القراء على الطبقات (الحلقات) كما صنع الذهبي.

نعم، عمد الإمام الكبير ابن الجزري إلى ترجمة من وُسم بمقرئ، وجعل كتابه على حروف المعجم؛ فزاد في الفضل أن ترجم لمن ليسوا على شرط الذهبي، أوفات الذهبي أن يذكرهم في كتابه. وكتاب الداني المفقود في تراجم القراء هو عمل طيب مبارك،



وجهد عظيم، وتصنيف -لاشك- بديع؛ كما عودتنا يرَاعَة الداني البارعة، وقد كانت مادته العلمية مرتعًا مُمرِّعًا، استفاد منه مثل الذهبي وابن الجزري في كتابيهما، وتناولوا مادته العلمية أخذًا ومؤاخذه، وهو تأليف سبق صنيع الذهبي؛ إلا أن الداني نظمه -فيما يظهر من نقول من جاء بعده- على الطبقات المعروفة بالجيل عند المحدثين؛ دون العناية باتصال الأسانيد غالبًا؛ فيبقى أن عمل الذهبي عمل فريد، غير مسبوق ولا ملحق.

والحديث يطول عن معنى الطبقة عند المتقدمين، والربط بينها وبين الحلقة فيما يعرف بسلسلة الإسناد، وهو مهم في مقدمة بحثنا هذه؛ إلا أنني أخليتها منه لطوله، وقد وسعت الحديث عليه في كتاب مطبوع، أفردته عن الحافظ الذهبي، وجهوده في علم القراءات، ومعنى الطبقة عنده في كتابه معرفة القراء الكبار، مع بيان أهمية كتابه، والفرق بينه وبين الكتب الأخرى التي ألفت في تراجم القراء، وهو في الوقت ذاته دفاع عن منهجه في استعمال الطبقة ضد من زعم أنه مذبذب في استخدامها من كتاب لآخر، فمن شاء فليطالع ذلك في الكتاب المذكور.

ويشبه صنيع الذهبي تصنيف شيخنا، العلامة، المتفنن، الدكتور: عبد الهادي حميتو، من علماء المغرب، في أطروحته الماتعة الدكتوراة: (قراءة نافع عند المغاربة، من رواية أبي سعيد: ورش: مقوماتها

البنائية، ومدارسها الأدائية؛ إلى نهاية القرن العاشر الهجري) والتي طبعت في سبعة أسفار كبيرة، حيث عمد إلى إبراز عناية الأمة -لا سيّما في المغرب والأندلس- برواية ورش؛ بلّغ القراءات؛ عن طريق إبراز المدراس التي قامت على خدمتها، والاستفاضة في ذكر رجالاتها، وهم في الغالب رجال إسناد المغاربة في القراءات، فيعمد إلى كل حلقة في السند، ويبرز صاحبها مقررًا كبيرًا صاحب مدرسة؛ فيترجم له، ويبرز شيوخه، ثم يصطفي من تلاميذه من له أثر بارز في القراءات إقرأً وتصنيفًا؛ فوصلَ سندَ المغاربة في القراءات بدراسة تمحيصية، من العصور المتقدمة إلى عصر العلم الكبير، خاتمة حفاظ المغرب: محمد بن عبد السلام الفاسي (ت: ١٢١٤ هـ)، ثم وصل الإسناد إلى عصرنا باختصار، وذلك على هيئة أعداد.

وهو عمل مبارك، يكاد أن يضارع صنيع الذهبي؛ لو استلّ منه ما يتعلق برجالات الإسناد، ثم وسّعه واستفاض فيه.

### المعاصرون والعناية بأسانيد القراء وتراجهم:

العناية بتراجم القراء كانت متنامية إلى نهاية الثلث الأول - تقريبًا - من القرن التاسع الهجري، وتوقفت عند صنيع ابن الجزري في كتابه: (غاية النهاية).

ولا أعلم مؤلفًا مفردًا في تراجمهم من ذلك الوقت إلى اليوم؛ سوى محاولات من بعض المعاصرين، يعتري كثيرًا منها الضعف، أو عدم المنهجية، والتحرير.

وكان شيخنا، العلامة، المقرئ: سعيد بن عبد الله الحموي، ثم المكي (ت: ١٤٢٥ هـ) رحمه الله، يطمح إلى مشروع عظيم، يجمع فيه شتات تراجم القراء؛ لا سيما من ذلك الوقت إلى يومنا، حيث يتصل فيه إسناد القراءات في طبقاتٍ يكثر رجالاتها، ويتزاحمون في كل طبقة، وكان غرضه من ذلك إثبات استمرارية تواتر القراءات من عصر ابن الجزري إلى عصرنا؛ بأسانيد لا يكون فيها ابن الجزري وحده، بل يشركه غيره؛ من أجل إثبات تواتر القراءات في كل طبقة (حلقة)، وعرض هذا المشروع الضخم على بعض الجهات قديمًا؛ ولكن حالت دون إنجازه أمور.

وقد تهيأ أن التقى بشيخنا سعيد العبد الله رحمه الله أحد الباحثين، وهو السيد بن أحمد بن عبد الرحيم من مصر؛ فلَقِفَ منه هذه الفكرة، وعمل على إبرازها كتابًا مستقلًا، وأعانته شيخنا

== تناقض السيد عبد الرحيم؛ في تناوله أسانيد القرآن الكريم ==

بالمشورة والجهد والمصادر؛ فخرج كتابه في مجلدين كبيرين سماه  
(الحلقات المضيئات؛ من سلسلة أسانيد القراءات) وكتب له شيخنا  
كلمة تقريرية، طبعت في مطبع الكتاب.

### السيد ابن عبد الرحيم وكتابه: (الحلقات):

وقد كنت عند أول صدور الكتاب في زيارة لشيخنا رحمه الله، ملازمًا إياه، أقرأ عليه لابن كثير المكي، وقدم حينها صاحب (الحلقات) السيد ابن عبد الرحيم بنسختين من كتابه؛ مبشرًا شيخنا بصدوره، ودار نقاش طويل حول كتابه أذكره قريبًا.

والرجل بذل جهدًا في جمع المادة العلمية، خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية التالية لابن الجزري، والتي اعتمد في كثير منها على الإجازات، والمشافهة من أهل الشأن؛ نظرًا لشح كثير من كتب التراجم في إيراد القراء، أو التقصير الكبير في تفصيل تراجمهم، ثم جعله على هيئة (حلقات)، التي هي: (الطبقات) في مصطلح السابقين كالذهبي مثلاً، وبدأ بالحلقة الأخيرة من السند، ثم رجع القهقري إلى منتهى السند، الذي هو في الحقيقة أوله عند الصحابة الكرام.

وقد عدّد صاحب (الحلقات) في مقدمة كتابه<sup>(١)</sup> مصادره في جمع أسانيد المرحلة الأولى عنده، والتي تبدأ من عهد النبي ﷺ إلى بداية القرن التاسع الهجري، وقد كان جلّ اعتماده في تلك المصادر على الأسانيد التي يوردها أصحاب تلك الكتب في مطالعها.

أما في المرحلة الثانية، والتي تبدأ من القرن التاسع الهجري حتى هذا القرن، فإنه اعتمد في أكثرها على ما وقف عليه من إجازات خطية، أو فهارس، وأثبتات، أو ما ورد في بعض كتب التراجم والتاريخ، أو ما أخذه مشافهة عن بعض القراء كما تقدم، وهي مرحلة صعبة اعتراها الإهمال؛ كما ذكر<sup>(١)</sup>.

وقد بيّن في مقدمة كتابه<sup>(٢)</sup> أن غرضه من هذا العمل هو تحقيق الأسانيد، وترتيبها، وأن الشيوخ والتلاميذ الذين سيوردهم في حلقاته هم شيوخ وتلاميذ المترجم لهم في قراءة القرآن الكريم، ليس غير<sup>(٣)</sup>، وبنى ذلك الأخذ على التأكد من المقابلة والتلقي، كما ذكر أن من الأسباب الداعية لاختيار هذا الموضوع: الخلط الواقع في بعض الإجازات بين أسانيد الحديث والقراءات<sup>(٤)</sup>؛ مما يشعر القارئ لكتابه أنه لن يسلك هذا الطريق في سرد سلسله!

ثم ذكر طرق تحمل القرآن الكريم، وهي: السماع من الشيخ، ثم العرض عليه، والعرض على الشيخ، وعلّق بأن هذين النوعين غالباً ما يكون الإسناد فيهما نازلاً؛ لأن العرض على الشيخ يحتاج إلى

(١) الحلقات: ٥٠/١، فما بعدها.

(٢) ٥٦/١.

(٣) ٥٨/١.

(٤) ٦١/١.

جهد ووقت! وكلامه هذا فيه ما فيه.

ثم ذكر مرحلة السماع من الشيخ، وعلّق على ذلك بأن الإسناد يكون فيها عاليًا غالبًا.

ثم ذكر الإجازة من الشيخ، وعلّق بأنها أعلى الطرق إسنادًا؛ لعدم الحاجة فيها إلى وقت وجهد، وبَيّن أنها الإذن من الشيخ لتلميذه بعد سماع شيء من القرآن، أو عدم السماع، ويكون هذا في الغالب بين أهل التخصص، بأن يعلم الشيخ أن المجاز عالم متقن لما يجاز فيه، ويريد بهذه الإجازة علو السند، أو تقوية السند، أو تعدد الطرق، أو يكون المجاز قد عرض قدرًا من القرآن، وتبين للشيخ منه التمكن والإتقان؛ فأجازه فيما بقي اعتمادًا على هذا<sup>(١)</sup>؛ مما يشعر القارئ -أيضًا- أنه لن يخرج في بنيان كتابه عن هذه الطرق التي ذكرها!

---

(١) الحلقات: ١/٦٢.

مدى التزام السيد ابن عبد الرحيم بما اشترط في كتابه:

وقد تصفحت الكتاب حينها، وناقشته في الشرط الواسع الذي بنى كثيراً من حلقات كتابه عليه، وهو الإجازة العامة، وهو شرط فضفاض، خلط به بين القراء وغيرهم، وخالف فيه أيضاً جميع ما ذكره من طرق التحمل؛ حتى الإجازة من الشيخ، والتي عني بها إجازة الشيخ المقرئ لتلميذ متقن للقراءات؛ كما تقدّم!

وقد أدّى عمله هذا إلى إيراده في الحلقات علماء ليسوا من القراء، إنما وقف في تراجمهم أو أسانيدهم أن لهم إجازة عامة من بعض القراء، ثم تحصل بعد ذلك من أولئك العلماء إجازة عامة لبعض تلاميذهم، ولو لم يكونوا قراء أيضاً! فبنى كثيراً من كتابه - لا سيما في الحلقات المتأخرة - على هذا الشرط الواسع؛ مع أنه ذكر في الدراسة المُمهّدة لكتابه طرق التحمل - كما تقدم -، وليس فيها ما يسوّغ عمله هذا ألبتة.

وكان مما لفت نظري، واستوقفني كثيراً؛ حشّره لبعض العلماء والوجهاء في تلك الحلقات؛ مع أنهم ليسوا من القراء، وتراجمهم تنطق بذلك، والأعجب أنه لمجرد وقوفه على إجازة عامة يعطيها المتقدم منهم للمتأخر، أو لمجرد قراءة قدر يسير من آيات القرآن، أو تعلم تجويد من أحدهم على الآخر؛ يسوّغ له ذلك أن ينظمهم في حلقات متسلسلة من كتابه، وصلت إلى ست حلقات في بعضها،



كل حلقة آخذة بيد أختها؛ حتى يَظْهَر للقارئ أن تلك السلاسل متصلة الإسناد بالقراءات، أو القرآن، وأن كل شيخ فيها قرأ القراءات أو القرآن، أو أخذ كل ذلك عن الذي تقدمه!

اجتماعي بصاحب (الحلقات)، وما دار بيننا من نقاش علمي:

وقد واجهته بهذه الحقيقة في مجلسين:

أحدهما: عند شيخنا، شيخ القراءات في مكة المكرمة، سعيد العبد الله -رحمه الله-، في منزله؛ كما أسلفت.

والثاني: عند شيخ القراء في مصر، الشيخ: أحمد المعصراوي، بالقاهرة؛ صحبة شيخنا: المسند، المؤرخ، النَّسَّابة: محمد بن عبد الله الرشيد؛ فاعترف بأن رجال تلك الحلقات لم يأخذوا القراءات عرضاً على بعضهم، إنما ثبتت لهم عن طريق قراءة المتقدم أول القرآن على بعض القراء، وبما ورد في تراجم بعضهم من حفظه للقرآن الكريم! أو الإجازة الحديثية العامة من بعضهم. وأخذ يبرر كلامه هذا بصنيع بعض العلماء المتقدمين.

فسأذكر ملخص ما جرى بيني وبينه من حديث في مجلس شيخنا: سعيد العبد الله، وأرجئ الحديث عما وقع في المجلس الآخر إلى مناسبة قادمة.

ثم أتبع ذلك ببيان حقيقة ما جاء في بعض تلك الحلقات من خلال نموذجين اثنين.

كان اجتماعي بالمؤلف يوم الأربعاء، ليلة الخميس، الموافق ٢٤/ ربيع الأول/ ١٤٢٣هـ، الموافق: لـ ٥/ ٦/ ٢٠٠٢ م، في مجلس شيخنا: سعيد العبد الله - رحمه الله - (ت: ١٤٢٥هـ) بعد صلاة العشاء، في مجلس عامر بطلبة العلم.

وكان معه نسختان من كتابه، قدم بهما هدية لشيخنا، يبشره بخروج الكتاب من المطبعة، وكنت قبل دخوله أقرأ على شيخنا القرآن الكريم بقراءة ابن كثير المكي، وقد قاربت من ختم سورة البقرة، ثم قطعت القراءة حين امتلأ المجلس بالضيوف؛ لتأخذ الجلسة منحى الحديث العلمي عن ذلك الكتاب الذي استبشر به شيخنا سعيد العبد الله رحمه الله.

ودار حوار طويل بين شيخنا وبين المؤلف حول بعض تراجم الحلقات؛ فذكر أن منهم علماء من أسرة آل الشيخ، وأنهم هم من القراء أصلاً، وأنه أوردتهم في حلقات أسانيد كتابه، وأن أحد كبارهم هو فضيلة الشيخ: عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ: محمد ابن عبد الوهاب رحمهم الله؛ فتعجبت من كلامه هذا.

وسألته: على من أخذ فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن حسن القراءات؟

فقال لي: أخذها عن الشيخين: إبراهيم العبيدي وأحمد بن محمد سَلْمُونَة.

فقلت له في المجلس حينها: إن الذي أحفظه من ترجمة فضيلة الشيخ: عبد الرحمن بن حسن أنه اشتهر بالفقه، وله عناية بالإجازات والأسانيد، وقد صرح بأنه لقي في مصر الشيخ إبراهيم العبيدي، ووصفه بأنه شيخ مصر في القراءات، يقرأ العشر، ثم ذكر بأنه قرأ عليه أول القرآن!

فقاطعتني قائلاً: هذا لا يمنع؛ لا سيما أنه ذكر من شيوخه: الشيخ: سَلْمُونَة، وقال: لي به اختصاص كثير، ولا بد أن يكون هذا الاختصاص الكثير هو أخذه عنه القراءات؛ لأن هذا هو العلم الذي اختص به سَلْمُونَة، واستدل على كلامه هذا بوصف تلميذه الشيخ: عبد الرحمن بن حسن إياه بأن له اليد الطولى في القراءات، وأنه قرأ عليه كثيراً من الشاطبية، وشرح الجزرية؛ لذكرا الأنصاري، كما قرأ عليه الكثير من القرآن!

فقلت له: يا شيخ هذا كلام غير علمي، وغير دقيق؛ في أن تثبت القراءات لشيخ هو أصلاً ما ادّعاها، يحتاج كلامك إلى أدلة أكثر. فأخذ يبرر كلامه بذكر بعض المتقدمين؛ في أنهم أجازوا بالقراءات، ولم يقرؤوا على من أجازهم؛ كالدوري؛ فقلت: ليس هناك وجه مقارنة يا شيخ، فالحافظ الدوري هو أول من جمع القراءات كلها في صدره - كما قيل -، وأنفق ما ورثه عن أبيه في الرحلة؛ لأجل هذا العلم، ولا يمتنع أن يجاز من بعض القراء؛ إذا

كان متقناً لها وثوقاً بإتقانه.

فقال: يكفي في التدليل على ما ذكرت لك أن الشيخ عبد الرحمن بن حسن قرأ أول القرآن على الشيخ العبيدي! فغضبت من هذا الأسلوب في النقاش؛ فتنزّلت معه، وقلت: يا أيها الشيخ الفاضل قبيل دخولك علينا كنت أقرأ القرآن الكريم على شيخنا: سعيد العبد الله، وكدت أن أنتهي من سورة البقرة.

فقاطعني قائلاً -بنبرة المتعالم-: نعم بقراءة ابن كثير.

فقلت: نعم، إذن: على طريقتك في إثبات القراءات؛ سأطوي أمتعتي الليلة، وأسافر إلى بلدي، وأزعم أنني أخذت القراءات على الشيخ سعيد العبد الله! فسُقِطَ في يده وارفَضَ عَرَقًا.

فشعر شيخنا: سعيد العبد الله بالخرج البالغ الذي وقع فيه، وطلب منا أن نسكت منعاً للإحراج، وأن يحتفظ كل منا بمعلوماته، ثم عاتبني لما خلا بي على الحرج البالغ الذي سببته لصاحب (الحلقات)؛ فاعتذرت بين يدي شيخي بأن ما قلته هو الحق، وأن ما فعله ضربٌ من العبث، والتلفيق، والتدليس؛ فوعد شيخنا أن يراجع الموضوع.

### التخبط والتناقض في أعمال صاحب (الحلقات):

وقد سار السيد بن عبد الرحيم على هذا المنهج الغريب، في كثير من الحلقات المتأخرة في كتابه، والتي هي بحاجة ماسة إلى التحرير والإتقان؛ نظرًا لما تقدم من شح مصادرها، وما اعترته من إهمال، وهي الغاية القصوى التي أرادها عندما ألف كتابه!

وقد كنت أظن مسلكه المتساهل المناقض لغرض تأليفه ملازمًا له في سائر أعماله؛ لأمر يأتي ببيانها، وكنت أكتب من مدة ردًا متأنياً عليه وعلى غيره في موضوع العبث بأسانيد القرآن الكريم، والعَيْثُ فيها بعنوان: (صيانة أسانيد الكتاب المبين؛ من تحريف جهلة المعاصرين) حتى وقفت له على كتابين ألفهما بأخرة<sup>(١)</sup>، رسم لنفسه فيهما منهجًا متشددًا مناقضًا تمامًا لمنهجه السابق، وإن كان أيضًا منهجًا فاسدًا في رد أسانيد قراء جلّة، ثبتت صحتها ثبوت الشمس في رابعة النهار! كما صنع بإسناد الشيخين، المقرئين: أحمد المرزوقي المكي، وعليّ الحدادي المصري؛ فتعجبت من صنيعه الأخير أكثر من تعجّبي من صنيعه المتقدم.

وقلت: هل هي توبة وأوبة بعد حوبة؟! أم أن الرجل لا يعرف هذا العلم الجليل؛ أصولًا وضوابط؟! أم ماذا وماذا؟!

---

(١) وهما: (آفة علو الأسانيد) و(رد الحجج الباطلة والمضللة).

فعزمت أن أستل شيئاً مما كنت قد كتبت في تأليفي سالف الذكر؛ بعد إلحاح من بعض مشايخي، وإخوة أفاضل من أهل العلم والإقراء؛ رغبة منهم في رد ما جعجع به صاحب (الحلقات) أخيراً في رد أسانيد أئمتنا؛ لأن كثيراً من طلبة العلم يعتقدون أن صاحب تلك الكتب أمين في نقله، دقيق في تحريره، ولا يعرفون صنيعه الملفق المزور في كتابه: (الحلقات).

فاخترت نموذجين من عبثه، أوردهما بالتفصيل والتوثيق؛ ليُعرف حال صاحب (الحلقات) وتستبين طريقته الفاسدة المتناقضة في تناول أسانيد القرآن الكريم.

ولن أتناول في هذه العجالة الدفاع عن إسناد الشيخ المرزوقي مثلاً، وإن كان الرد على صاحب (الحلقات) في إنكاره قراءة المرزوقي على العبيدي تضييعاً للوقت، فلا ينكر قراءة المرزوقي على العبيدي إلا من طمس الله بصيرته، وأعمى قلبه عن معرفة حقيقة ذلك، المثبتة في ترجمة المرزوقي وإجازاته لتلاميذه.

وقد رد عليه في ذلك أخونا الشيخ المقرئ: علي الغامدي رداً مقتضياً كافياً في الموضوع؛ لعدم الحاجة أصلاً لما يثبت قراءة المرزوقي على العبيدي.

وأراني أغلظ الكلام مع صاحب (الحلقات)، وما ذلك -والله- لشيء في نفسي، إنما صيانة لتلك الأسانيد التي أفسدها، ولفق فيها؛

== تناقض السيد عبد الرحيم؛ في تناوله أسانيد القرآن الكريم == ٢٢ ==

تركيبًا وتزويرًا من ناحية، وانتصارًا لأولئك القراء المجلة الذين طعن  
فيهم وفي أسانيدهم الصحيحة من ناحية أخرى.

وقبل أن أدلف إلى المقصود؛ رأيت لزماً عليّ توضيح بعض الأمور المتعلقة بما نحن فيه هاهنا.

**أولاً:** جاء عنوان كتاب (صاحب الحلقات) مناقضاً لمضمونه، وكذلك الديباجة التي وضعها تحت عنوان كتابه معرّفاً به، حيث نقضها بما نسج به كتابه من غزلٍ مهلهل.

فعنوان كتابه: (الحلقات المضيئات؛ من سلسلة أسانيد القراءات) وهو عنوان واضح لا لبس في معناه عند أهل الصناعة: من أنه في رجال أسانيد القراءات، لا في غيرهم من أصحاب الإجازة العامة؛ إلا أن المتصفح لكثير من حلقات كتابه -لا سيما المتأخرة- لا يجد فيها قراء أصحاب صنعة خالصة في علم القراءات؛ بل يتفاجأ بوجود غيرهم معهم من المعتنين بعلم الرواية الحديثية، والإجازة العامة.

وكذلك الديباجة التي عرّف بها كتابه في صفحة العنوان، وأبان بها عن مضمونه، حيث قال تحته مباشرة: (دراسة تاريخية محققة وموثقة؛ في ضبط وترجمة سلسلة رجال القراءات، من عهد النبي ﷺ حتى القرن الخامس عشر الهجري) فالذي يقرأ الكلام السابق سيعتقد أن جميع حلقات كتابه نالت الحظ الواسع من الدراسة التاريخية المحققة الموثقة، وأن تراجم رجالاتها لقيت عناية بالغة من الضبط كما زعم، وبات ذاك الزعم وعداً قطع به في صفحة



## العنوان!

وسيتبين أثناء الدراسة النقدية للنموذجين الموعود بهما عدم الوفاء بما التزم به، ومناقضة مضمون الكتاب لما جاء في طرّته.

**ثانيًا:** نسج صاحب (الحلقات) كتابه -لا سيما في كثير من حلقاته المتأخرة- على الإجازة العامة في الفنون المتنوعة؛ كالحديث والفقه، وعلوم اللغة، وغيرها؛ فأدخل رواية القرآن الكريم في تلك الإجازات، وبنى عليها حلقات كثيرة، كل حلقة آخذة بيد أختها، وهذا مسلك فاسد لم يسلكه أحد من أهل الفن، فهو متفرد بهذا الصنيع، فالأساطين من علماء القراءات المعتنون بتراجم القراء لم يسلكوا مسلكه، كالداني والذهبي وابن الجزري؛ بل نزحوا كتاب الله عن هذا التدليس، والتلفيق، والعبث.

مع أنه ذكر الإجازة العامة (التي هي من مقرئ لتلميذ متقن للقراءات) في مقدمة كتابه كما مر معنا، وعدّها من طرق التحمل بالشروط التي بيّنها، وليس فيما ذكر ما يستطيع أن يتكأ عليه في صنيعة الفاسد، وهذا تناقض منه، وهدم لما أسس كتابه عليه من طرق التحمل.

وأقول من باب التنزل: قد يكون كلامه من الناحية النظرية صحيحًا لو كان معمولًا به طيلة القرون الماضية، غير أن المعمول به غالبًا عند القراء هو طريقة العرض على الشيخ، إما عرض القرآن

كاملاً، أو عرض الحروف فقط، وليس هذا البحث محل سياق البراهين والشواهد على ذلك، فكتب القراءات وتراجم القراء طافحة بها، أما الإجازة الساذجة كما يسميها العلماء؛ فإنها غالباً لا تكون إلا من شيخ لتلميذ مجيد متقن، يجيزه بما عنّ له؛ إذا تيقّن ضبطه وإتقانه لما أجاز به.

وكأن صاحب الحلقات بإيراده لطرق التحمل أراد أن يسوّغ لنفسه المنهج الخاطئ الذي سار عليه في كتابه؛ لا سيّما في الحلقات المتأخرة، التي سأناقش ما ورد فيها في ضوء النقد العلمي، وسنتعرّف من خلال المناقشة الموعود بها على مدى التزامه بما ذكر في مقدمة كتابه من عدمه: من أن المهم عنده التأكد من المقابلة والتلقي بين الشيخ وتلميذه، وعدم الخلط في الإجازات بين أسانيد الحديث والقراءات!

**ثالثاً:** قاده هذا المسلك الفاسد إلى أن يقع في هُوّة سحيقة مظلمة، وهي تركيب أسانيد من عنده في القرآن الكريم، وتلفيقها: شيوخاً وتلاميذ! حلقة بعد حلقة، وسنقف على حقيقة ذلك فيما سنورده من أمثلة.

وكنت أظن أن مسلكه في التلفيق إنما وقع منه في الأسانيد المتأخرة؛ حتى وقفت له على إجازة منه بالقراءات السبع لبعض مَنْ قرأ عليه، يخبر فيها أن من عوالي طرق أسانيده في القرآن الكريم

عرضاً وتلاوة السند الذي أورده في إجازته، وفيه: أنه يروي عن شيخنا: سعيد العبد الله رحمه الله، وهذا كذب صريح! والصحيح أنه أجازته شيخنا بالقراءات العشر بعد أن اختبره في بعض المواطن، وبعد أن قرأ عليه شيئاً من القرآن؛ كما أخبرني شيخنا بذلك<sup>(١)</sup>، هذا أمر.

أمر آخر: أنه لفق في طرق الإسناد طرقاً ليست في أسانيد الإجازات المتداولة، وليس العمل في الإجازة عليها؛ بل الأعجب أنه لم يسند فيه عن ابن الجزري ولا عن الشاطبي ولا عن الداني، والقراءات السبع إنما تسند من طريق شيوخه عن هؤلاء، وتقرأ بمضمّن كتبهم ومنظوماتهم!

فهل صاحب (الحلقات) لا يعرف علم أسانيد القراءات، وبلغ به الجهل بها إلى هذه الدركة؟! أم أنه ممن يتعمّد الكذب ويتحرّاه في تلفيق وتركيب أسانيد القراءات؟! أمران أحلاهما مرّ.

**رابعاً:** يعتمد في كثير من معلومات المترجمين في تلك الحلقات المتأخرة على الرواية الشفهية، ويصدّر ما يذكر بقوله: أفادني.

ولا بأس في ذلك، فالرواية الشفهية مصدر أصيل من مصادر التاريخ؛ إلا أن صاحب (الحلقات) يسوّغ لنفسه أن يعتمد تلك

(١) وذكر ذلك الشيخ: إلياس البرماوي في كتابه: (إمتاع الفضلاء: ١/٥٤٥-٥٤٦).

الإفادة، ويؤسس بها حلقات في كتابه، ولا غضاضة عنده في تعديل قائلها ولو كان متهمًا بالكذب! ثم يأتي لإفادة شيوخ كبار عن أنفسهم، أو عن شيوخهم؛ فيضرب بها عُرض الحائط، ويرمي بها أرضًا؛ لهوى في نفسه! رغم وجود النصوص القاطعة بذلك في الإجازات، أو في كتب التراجم.

فعندما يكتب -مثلاً- شيخ قراء مكة المكرمة، أبو الفوز: أحمد المرزوقي مثلاً في إجازته بالعشر لتلميذه عبد الله قاقوجي بأنه تلقى القراءات العشر عن شيخه العبيدي<sup>(١)</sup>.

وعندما يخبر الشيخ: أحمد الحلواني الكبير أن شيخه المرزوقي تلقى القراءات العشر على العبيدي<sup>(٢)</sup>.

وعندما يخبر تلاميذ الحلواني بأن المرزوقي قرأ القراءات العشر على العبيدي<sup>(٣)</sup>.

وعندما يتواتر قراء الشام على ذلك في إجازاتهم نحو قرنين من الزمان.

عندما تنقل تلك الإفادات العالية الغالية البليغة؛ لا نرى صاحب (الحلقات) يعتمدوها؛ بل يصرّ على خطئه وخطله، ويُبشّر

(١) انظر: إجازته للقاقوجي: ل: ٢/ ب.

(٢) انظر: إجازته لدهمان: ل: ٣/ ب.

(٣) انظر: إجازة دهمان للمُنَجَّد: و: ١٠.

بأنه فرغ من كتاب يؤكد فيه ما توصل إليه في كتابه: (آفة علو الأسانيد) من نفي أن يكون المرزوقي تلقى القراءات على العبيدي. فهل إفادة المرزوقي العلم الثقة، وتلميذه، المجدد: أحمد الحلواني، وتلاميذه الثقات أدنى من إفادة من هو أقل منهم في العلم والفضل؛ بله من لا يوازهم عدالة وأمانة؟! أحرام على بلابله الدُّو حُ، حلالٌ للطير من كل جنس؟! ولا أجد تفسيراً لكل هذا عند صاحب (الحلقات) إلا التناقض، مع غلبة الهوى.

**خامساً:** يدلّس في المصادر التي يوردها في ترجمة الشيوخ الذين ذكرهم في سلسلة حلقات كتابه: فيورد معلومات عن شيوخ المترجم وتلاميذه في القرآن أو القراءات، وعند الرجوع إلى تلك المصادر لا نجد ما يدل على ما ذكره في ترجمة صاحب الحلقة من أخذه القرآن أو القراءات عمّن تقدمه، وإقراءه من تأخره في الحلقة، أو إجازته بذلك!

وصنّيعه هذا فيه إيهام للقراء بأن ما ذكره من معلومات موجود في تلك المصادر.

**سادساً:** يحيل دائماً على كتابي: (الأعلام) للزركلي، و(معجم المؤلفين) لكحالة، وهذه المصادر ليست بمصادر أصيلة في أسانيد القرآن الكريم والقراءات، فهي كتب مؤلفة في التراجم العامة

باختصار؛ كما هو معلوم، فهي مفاتيح لمعرفة التراجم، والإحالة في الأسانيد والطبقات لا تكون على تلك الكتب، إذ هي ليست موضعها الأصيل.

فهل هذا جهلٌ من صاحب (الحلقات)، وعدم معرفة منه بضوابط البحث العلمي، أم هو تكثُر في توثيق نسبة الشيخ لتلميذه؛ ولو لم يكن قد قرأ عليه شيئاً من القرآن؟!

فإن كان الأول فحريٌّ بصاحب (الحلقات) أن يؤهل نفسه من جديد في معرفة أسس البحث، وأن يتدرَّب في ذلك على أهل الاختصاص، وإن كان الثاني فهو نوع من التدليس على القراء، وهي عادة مُطرَدة عند صاحب (الحلقات).

والآن، لتصفح النموذجين الموعود بهما؛ لنعرف حقيقة (صاحب الحلقات)، ومدى التزامه بما وعد به في مقدمة حلقاته، ولنقف على ما لفقّه ورّكبه في أسانيد القراءات.

وهو في الوقت ذاته بيان لتناقضه الصارخ بين منهجه القديم، ومنهجه الجديد في ردّ أسانيد المعاصرين في القراءات، والتي صحّ اتصالها بما لا يدع مجالاً لطاعن أو متشكّك.

وقد اقتصرت على هذين النموذجين؛ اختصاراً؛ وإلا لو تتبعنا جميع كتابه البالغ مجلدين ضخمين؛ لخرجت بأمثلة كثيرة جداً، قد يبلغ حجمها حجم كتابه.

ولعل هذا يكون ضمن كتابي الموعود به سابقاً.

#### تنبيه:

أنبه على أنني سأحاكم صاحب (الحلقات) وفق منهجه ومصادره. فلو ثبت ما قرره في غير مصادره؛ فإن هذا لا ينجيه من الملامة، ولا يعفيه من سوء المنهج، والوقوع في التلفيق والتركيب. ولذا لم أتكلف تحقيق ما ذكره في حلقاته من مصادر أخرى؛ لأن ذلك ليس من منهج بحثي.

ولو وقفت على معلومة في مصادر لم يذكرها، ووافقت شيئاً عنده؛ فإني أشير إليها في الحاشية؛ لخروجها عن غرض البحث.

### النموذج الأول:

أذكر فيه عددًا من الحلقات، بناها (صاحب الحلقات) في كثير من رجالاتها على مجرد الإجازة العامة، فبمجرد وقوفه على إجازة عامة يأخذها تلميذ من شيخ فإنه يبني منها حلقة متسلسلة في القرآن الكريم والقراءات.

وسأعرض هنا لعدد من أولئك العلماء؛ موضحًا تدليس صاحب الحلقات، وتلفيقه في نسبة القراءات إليهم.

والنموذج سيكون في حلقات كلٍّ من: أبي بكر الحبشي، وأحمد الشريف السنوسي، وعبد الباقي اللكنوي، ومحمد إبراهيم الحتني، ومحمد عبد الحي الكتاني، وصالح الأركاني:



أبو بكر بن أحمد الحبشي (ت: ١٣٧٤ هـ):

ذكره في الحلقة (٣٣)<sup>(١)</sup>، ثم قال -بعد أن سرد شيوخه-: «لم أقف على ما يفيد أنه أخذ القرآن عن: أحمد السنوسي، ولا عن: محمد الكتاني؛ ولكنه مجازٌ منهما إجازةً عامّةً».

وجعل الكتانيّ قبله في الحلقات برقم (٣٢) ذاكرًا أن من تلامذته أبا بكر بن أحمد الحبشي<sup>(٢)</sup>.

فهو ينصّ على أنه لم يجد ما يفيد أخذ الحبشي القرآن عن الكتاني، ثم يجعله في حلقة من حلقات كتابه؛ مع أنه ذكر في المقدمة في طرق تحمّل القرآن الكريم -كما تقدم- ما يناقض كلامه السابق، فهو عندما ذكر الطريقة الرابعة من طرق التحمل، وهي الإجازة من الشيخ نصّ على أن الإجازة تكون بعد سماع شيء من القرآن، أو عدم السماع، وهو في الغالب بين أهل التخصص بعد أن يعلم الشيخ أن المجاز عالم متقن لما يجاز فيه، فأين وقف صاحب (الحلقات) على أن الكتاني أجاز الحبشي بعد أن سمع منه شيئاً من القرآن، أو علّم علّم اليقين بإتقانه بذلك في أقل الأحوال؟!

وهذا الصنيع من صاحب (الحلقات) يناقض ما ذكره في مقدمته؛ بله أن صنيعه محيّر، وفيه تلفيقٌ لأسانيد القرآن الكريم.

(١) الحلقات: ١/ ١٠٥.

(٢) الحلقات: ١/ ١٣٣.

السيد أحمد الشريف بن محمد السنوسي الإدريسي (ت: ١٣٥١ هـ):  
أورده في الحلقة (٣٠) وذكر الحبشي الآنف الذكر فيها من  
تلاميذه<sup>(١)</sup>؛ فرفعه في الإسناد طبقتين (حلقتين) عن طريق الإجازة  
العامة في القرآن الكريم أو القراءات.

فانظر -رعاك الله- إلى هذا الإسناد العالي الذي ركبه صاحب  
(الحلقات) عن طريق الإجازة العامة؛ مع العلم أن الحبشي قد سرد  
في كتابه (الدليل المشير) أسماء شيوخه، ثم إنه يذكر عَقِبَ ترجمة كل  
شيخ كيفية أخذه عنه، وما تحمله منه.

يقول عن شيخه السيد أحمد الشريف السنوسي: «أخذي عنه ...  
وأجازني في كلما تصح له درايته وروايته من معقول ومنقول، وفي كل  
ما أجاز فيه مشايخه إجازة عامة ...»<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر ما رواه عنه من المسلسلات، ولم يَنْصَ على ما يفيدُ  
قراءته عليه شيئاً من القرآن أو القراءات، والحبشي -بلا شك- من  
المعتنين بالقرآن، وبيعض القراءات؛ إلا أن هذا لا يَحْوُلُ لصاحب  
الحلقات أن يذكره هنا؛ لأنه لم يرد ما يفيدُ أخذه القرآن أو بعض  
القراءات عن السنوسي لا عرضاً ولا إجازةً؛ كما ذكر صاحب  
(الحلقات) في طرق التحمل من مقدمته.

(١) الحلقات: ١/١٨٢ - ١٨٣.

(٢) الدليل المشير: ٩٥.

فهذا تناقض صريح واضح منه.

نعم، في كلام الحبشي من أن السنوسي أجازة في كل ما يصح له درايته وروايته مدخل في أن يكون القرآن من ضمن ذلك؛ إلا أنه مناقض لما أسس صاحب (الحلقات) من طرق التحمل في مقدمته، فهو يؤسس قواعد، ثم ينقضها بصنيعه.

هذا، ثم إن أمره عجيب! فهو يحيل إلى مصادر ليس فيها ما يدل لا من قبيل ولا من دبير على ما بنى عليه كتابه، وكأنه بهذا كمن يذر الرماد في العيون، والكشف عن فعله سهل يسير عند صغار الباحثين؛ فكيف بأهل الضبط والتحقيق من أهل الفن؟! ولو أن كل مؤلف سار على طريقة هذا الرجل لحرف العلم، ولضاعت أصوله، وستأتي أمثلة قادمة تؤكد ما ذكرت.

كما ذكر صاحب (الحلقات) من شيوخ السنوسي محمد الزروالي<sup>(١)</sup>، ومحمد السنوسي، وأحمد المازوني.

ولي هنا وقفات:

أولاً: أما الشيخ محمد الزروالي فهو حقاً شيخه في القرآن الكريم؛ كما صرح بذلك صاحب الدليل المشير<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: لم يورد صاحب (الحلقات) الشيخ الثاني لأحمد الشريف

(١) مسقطاً الألف قبل اللام الأخرى.

(٢) ص: ٥٦.

السنوسي في القرآن الكريم وهو السيد المدني التلمساني مع أن صاحب فهرس الفهارس<sup>(١)</sup> -وهو من مصادر صاحب (الحلقات)- صرح باسمه شيخاً للسنوسي في القرآن، فما سرُّ هذا الإغفال؟! مع أنَّه أولى من الآتي! فإن كان صاحب (الحلقات) لم يقف على ترجمته ليتوصل إلى معرفة إسناده؛ فكان الأولى به أن يذكره، وأن يشير إلى مثل هذا؛ كما فعل عند ذكره لمحمد إبراهيم الختني -كما سيأتي- عندما نص على اثنين من شيوخه، وعَلَّلَ لعدم ذكره لهما في شيوخه بأنه لم يقف لهما على ترجمة لمعرفة سنديهما، فإن كان هذا عذره فالرجل إذن لا يعرف أصول البحث، وليس عنده قاعدة مطَّردة يجريها في جميع ما يكتب.

ثالثاً: أما شيخه محمد السنوسي -الذي هو والده- فقد أطلق صاحب فهرس الفهارس<sup>(٢)</sup> روايته عنه؛ دون النص على شيء من مروياته، وهو عين ما صنعه صاحب الدليل المشير<sup>(٣)</sup>؛ دون أن ينصَّ على ما يتعلق بقراءة القرآن الكريم.

رابعاً: أما شيخه أحمد المازوني؛ فقد ذكره صاحب الدليل

(١) ٢٠٧/١.

(٢) ٢٠٧/١، ٩٢٧/٢.

(٣) ص: ٥٧.

المشير<sup>(١)</sup> ضمن شيوخه، ونصّ على ما قرأه عليه، ثم ذكر بعد ذلك روايته العامة عنه؛ دون النص على ما يفيد أنه أخذ عنه القرآن أو شيئاً منه!

فقد أغفل صاحب (الحلقات) شيخ السنوسي الحقيقي في القرآن وهو المدني التلمساني مع أنه حاضر أمام عينيه في أحد مصادره، ثم لَقَّ له إسناداً في القرآن عن شيخين يروي عنهما بالإجازة العامة، مع أن هذا أيضاً تناقض مع ما ذكره في مقدمته من طرق تحمل القرآن الكريم، فلا يوجد بين أيدينا نصّ صريح على أنه قرأ عليهما شيئاً من القرآن، أو أنهما كما ذكر صاحب (الحلقات) وثقوا بإتقانه للقرآن؛ فأجازوه فيه خاصةً.

خامساً: أما تلاميذه الذين نص عليهم، وهم: محمد عبد الحي الكتاني، ومحمد إبراهيم الختني، وأبو بكر الحبشي<sup>(٢)</sup>؛ فلا يفيد كما في مصادر صاحب (الحلقات)، وكما هو معلوم عند أهل الاختصاص؛ أنهم أخذوا عنه القرآن، أو شيئاً منه، أو أجازهم فيه إجازة خاصةً دون قراءة، وقد تقدم شيء من هذا عند ذكر الحبشي، وسيأتي عند ذكر الكتاني والختني.

(١) ص: ٥٦.

(٢) الحلقات: ١/ ١٨٣.

عبد الباقي بن علي الأيوبي اللكنوي (ت: ١٣٦٤ هـ):

جعله في الحلقة (٣٢)، وذكر من شيوخه في القرآن أو القراءات: فالح المهنوي، وعباس بن جعفر المكي، وحبیب الرحمن الهندي، ومحمد محفوظ الترمسي.

ثم ذكر من تلاميذه: محمد عبد الحي الكتاني، ومحمد بن عبد اللطيف القاهري، ومحمد إبراهيم الختني<sup>(١)</sup>. ولي مع هذا الكلام وقفات؛ سوى شيخه حبیب الرحمن الهندي، الذي أخذ عنه القراءات العشر:

أولاً: ما يتعلق بفالح بن محمد المهنوي، فهو المعروف بفالح الظاهري، وقد تصحّفت نسبته عند صاحب (الحلقات) إلى المنهوي، وصحّحه في الترجمة التي أفرد لها<sup>(٢)</sup>.

ولم أجد في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدلُّ على أن عبد الباقي اللكنوي أخذ القرآن أو القراءات، أو شيئاً من ذلك عن الشيخ فالح الظاهري، ومن تلك المصادر: كتاب (أعلام من أرض النبوة) فقد ذكر<sup>(٣)</sup> أن فالحاً الظاهري أجاز اللكنوي في هجرته الأخيرة إلى الحجاز، وأطلق الإجازة دون أن يقيد بها بشيء؛ فهي

(١) الحلقات: ١/١٢٧-١٢٨.

(٢) الحلقات: ١/٢٠٢.

(٣) ص: ٢٠٠.

إجازة عامة، وقد نالها اللكنوي بعد أن أصبح أستاذًا مفيدًا للطلاب، متصدرًا لتدريس العلوم، وقد حدّد صاحب الدليل المشير<sup>(١)</sup> -وهو من مصادر صاحب (الحلقات)- نوعية تلك الإجازة، بأن عبد الباقي سمع من الظاهري بعض المسلسلات بما تضمنه ثبته، وأجازه به ... إجازة خاص في خاص، وبجميع ما يؤثر عنه.

ويظهر التلفيق هنا من صاحب (الحلقات) واضحًا جليًا؛ لا سيما أنه جعل الشيخ فالحًا الظاهري أول شيخ لعبد الباقي في القرآن والقراءات عندما سرد شيوخه، ولا شك أن عبد الباقي اللكنوي كان متقنًا للقراءات راوية لها؛ ولكني لم أقف في ترجمة فالح الظاهري على ما يدل أنه متقن للقراءات؛ حتى يكون لصاحب (الحلقات) مدخل في وضعه شيخًا لعبد الباقي اللكنوي؛ ولو بالإجازة العامة؛ إن تنزلنا معه في ذلك، مع أنه مناقض لما ذكره في مقدمة كتابه في طرق تحمل القرآن الكريم؛ كما تقدم.

نعم، قد ذكر صاحب الدليل المشير<sup>(٢)</sup> ملازمة الظاهري للمقرئ محمد الطاهر الفاتي مدة طويلة دون أن نعلم: أأخذ عنه القرآن أو القراءات أم لا؟

ثانيًا: ما يتعلق بالشيخ محمد محفوظ الترمسي، فالذي جاء في

(١) ص: ١٢٥.

(٢) ص: ٤٢٦.

بعض مصادر صاحب (الحلقات)، وهو: (أهل الحجاز بعقبهم التاريخي) <sup>(١)</sup> أنه أجاز عبد الباقي اللكنوي إجازة عامة حيث قال: «روى عنه عامة ما له جماعة من العلماء»، ثم ذكر الشيخ عبد الباقي اللكنوي.

وليس عندنا ما يثبت أنه قرأ عليه القرآن الكريم أو القراءات، أو شيئاً من ذلك، أو أجازته وثوقاً بتضلعه من علم القراءات؛ فتبقى الإجازة عامة، ويبقى التلفيق واضحاً من صاحب (الحلقات). مع العلم أنه جعل معه شيخه الترمسي هذا في الحلقة (٣٢) وذكره من تلاميذه <sup>(٢)</sup>، وهذا تركيب في أسانيد القراءات، وتحريف لهذا العلم الجليل.

ثالثاً: ما يتعلق بالشيخ عباس بن جعفر المكي؛ فلم أجد في مصادر صاحب (الحلقات) ما يشير إلى أخذ عبد الباقي اللكنوي القرآن أو القراءات، أو شيئاً من ذلك عنه؛ سوى ما ذكر صاحب (أعلام من أرض النبوة) <sup>(٣)</sup> من أنه أجازته إجازة عامة، ونعته بالشيخ المفتي، وسماه عباس بن صديق المكي.

فهذا تلفيق في الإسناد من صاحب (الحلقات).

(١) ص: ٣٤٣.

(٢) الحلقات: ١/ ١٢٠.

(٣) ص: ١٩٩.



رابعاً: لم يذكر صاحب (الحلقات) من شيوخ اللكنوي الشيخ القارئ: عبد الحق بن كفاية الله المكي، فقد جاء في أحد مصادره - وهو الدليل المشير<sup>(١)</sup> - أنه جَوَّد عليه القرآن، وسمع منه الفاتحة وغيرها في القراءات العشر، وأجازه بها، ثم ذكر صاحب الدليل أن إسناده مذكورٌ في: (الإسعاد؛ بالإسناد).

فعجباً لصاحب (الحلقات)! يذكر في شيوخ عبد الباقي من لم يأخذ عنه شيئاً من القرآن الكريم، ويغفل من أخذ عنهم القرآن وشيئاً من القراءات!

فما هذه المنهجية المتناقضة، التي يتبرأ أولها من آخرها، والعكس؟! خامساً: مصادره التي ساقها في ذكر شيوخ وتلاميذ عبد الباقي اللكنوي ليس في كثير منها ما ذكره من شيوخ وتلاميذ، وهذا تدليس على القراء؛ بل إن أحد تلك المصادر ليس فيها ذكرهم ألبتة لا شيوخ ولا تلاميذ، وهو: (نزهة الخواطر)، والإحالة التي ذكرها غير صحيحة، وقد أخطأ في الإحالة<sup>(٢)</sup>.

والكتاب مرتب على القرون، فقد ترجم مؤلفه لثمانية قرون، وجعل كل قرنٍ على حروف المعجم، وخَصَّ كل قرنٍ بجزء، وطبع قديماً في ثماني مجلدات، ثم جمعت تلك المجلدات الثمانية مرقمة كما هي

(١) ص: ١٢١.

(٢) حيث ذكر بأنها: ٣/ ١٣٦٠، والصحيح أنها: ٨/ ١٢٦٠، ضمن المجلد الثالث.

في ثلاثة أجزاء، بحيث يكون كل قرن على حدة في جزءٍ داخلها؛ فتكون الإحالة كما ذكرت.

وهذا يؤكد ما عند صاحب (الحلقات) من ضعف في المنهجية العلمية في البحث، وإلمامه بأيسر أموره.

سادساً: أما التلاميذ الذين حشرهم فيمن أخذ عن عبد الباقي اللكنوي فغير صحيح أخذهم عنه القرآن أو القراءات، وهذا تلفيق منه، وتركيب في الإسناد:

فمحمد عبد الحي الكتاني ومحمد إبراهيم الختني لا يُعرف أنهما أخذوا القرآن، أو شيئاً من القراءات عن عبد الباقي اللكنوي، ولا يوجد بين أيدينا ما يدلُّ على ذلك؛ سوى الإجازة العامة، وقد تقدّم ما يتعلق بصحة تحمُّل القرآن أو القراءات، أو شيء من ذلك عن طريق الإجازة العامة، وشرط صاحب (الحلقات) في ذلك، وما وقع له من تناقض فيه.

وأما محمد بن عبد اللطيف القاهري، فهو محمد الحافظ، المشهور بالتجاني المصري، وقد جعله صاحب (الحلقات) في الحلقة (٣٢) مع شيخه عبد الباقي اللكنوي<sup>(١)</sup>.

فلماذا أخفى نسبته الشهيرة هذه، وأورد ما يشبهها في المرزوقي

عبد الله عبد العظيم الدسوقي، مبرزًا لها، مستدلًا بها على إمكانية وقوع التدليس منهما كما هو مشهور عند أهل التصوف من دعاوى كما زعم<sup>(١)</sup>!

ولا يُعلم عن محمد الحافظ التجاني أنه تلقى القراءات، أو أقرأها؛ بل هو مشهورٌ بالتصوف، والطريقة التجانية، كما اشتهر بعلم الحديث وروايته، ولا يزال في مصر من تلاميذه الذين كانوا ملازمين له، وآخذين عنه؛ جماعة على قيد الحياة، ولم يدع أحد منهم أن للحافظ التجاني عناية بإقراء القرآن الكريم، أو القراءات. وعمدته فيما مضى صالح الأركاني. فمن هو صالح الأركاني؟!

---

(١) رد الحجج: ٣٤، ١٤٦.

صالح بن محمد الأركاني البرماوي، نزيل رابغ (ت: ١٤١٨ هـ):  
جعله صاحب (الحلقات) في الحلقة (٣٣)<sup>(١)</sup>.

وحشد له من الشيوخ أربعة عشر شيخاً! منهم قراء كبار، معروفون بتشدهم في إجازة القرآن الكريم، والقراءات؛ كعبد الوهاب دبس وزيت، وعبد العزيز عيون السود، وحسين خطاب، شيخ قراء دمشق، وأدخل معهم من يروي عنهم بالإجازة العامة؛ كيحيى أمان، ومحمد إبراهيم الختني، وغيرهما.  
ومن عبث صاحب (الحلقات) أنه أفسد كتابه بذكر هذا الرجل؛ كشيخ، وتلميذ، ومصدر من مصادره؛ في عدد من حلقات كتابه، وتراجم رجالاتها.

وصالح الأركاني قد انتقده أهل الاختصاص، وكشفوا كذبه؛ كما في كتاب: (إمداد الفتاح؛ بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح)<sup>(٢)</sup> للشيخ، المسند، المؤرخ: محمد بن عبد الله الرشيد، و(هدي الساري؛ إلى أسانيد الشيخ إسماعيل الأنصاري)<sup>(٣)</sup> للشيخ: عبد العزيز بن فيصل الراجحي.

فمما تقدم يتبين أن صالحاً الأركاني ليس بعمده في رواية العلم؛

(١) الحلقات: ٩٤/١ - ٩٥.

(٢) ص: ٦٣١ - ٦٣٥.

(٣) ص: ١٧٢ - ١٧٣.

بَلَّةُ أشرف العلوم، وهو القرآن.

ومما يزيد الطين بِلَّةً: أن صاحب (الحلقات) أورد روايات الأركاني الكاذبة في عدد من حلقات كتابه، متسلسلة في أشرف علم، وهو القرآن الكريم، وما يتعلق به من القراءات.

وقد حاول بأخْرة أن يعتذر عن صنيعه هذا، في كتابه: (آفة علو الأسانيد)<sup>(١)</sup> فنفت قلمه شيئاً من الاعتذار فيما أورده في حلقاته من صالح الأركاني، في جملٍ متلفعةٍ بثوب الحجل؛ بعد أن نبّهه الشيخ: محمد الرشيد عند لقائنا به في القاهرة، في المجلس الذي وعدت بتفصيل خبره في مناسبة أخرى.

مع أنه ذكر في حلقاته أن صالحاً الأركاني أخبره بأنه أخذ القرآن إجازة، بعضها بالمقابلة، وبعضها بالمراسلة؛ عن جميع شيوخه المذكورين، ولم يقرأ على واحد منهم شيئاً من القرآن؛ سوى الشيخ: حسنين مخلوف، حيث عرض عليه أربعة عشر جزءاً فقط، ثم أخبر بأن الشيخ الأركاني كان يجيز على هذه الأسانيد في القرآن الكريم؛ بل وفي جميع القراءات.

وبعد أن أسّس صاحب (الحلقات) لكل هذا العبث؛ التمس لنفسه العذر في ذيل ما ذكر عن الأركاني بقوله: «وقد بيّنا في المقدمة

ما يكون عليه العمل في تحمل القرآن الكريم وقراءاته». وبالرجوع إلى تلك المقدمة نجد أنه ناقض نفسه، وأفسد كتابه بما ذكر من رواية الأركاني أخذًا وإعطاءً، فما أورده عن الأركاني مناقض لما ذكره في مقدمته.

محمد إبراهيم الختني المدني (ت: ١٣٨٩ هـ):

ذكر صاحب (الحلقات) من شيوخه: أحمد الشريف السنوسي وعبد الباقي اللكنوي<sup>(١)</sup>، ومحمد عبد الحي الكتاني. ثم ذكر من تلاميذه: صالح بن إدريس الأركاني، ثم أشار في آخر ما سطره في ترجمة الختني أن من شيوخه في القراءات: القارئ برهان، والحافظ محمد وزّي؛ محيلاً على صاحب (أعلام من أرض النبوة)؛ مُعلّلاً في عدم ذكره إياهما بأنه لم يقف لهما على ترجمة لمعرفة سندهما<sup>(٢)</sup>.

ولي مع صنيعة هذا وقفات:

أولاً: ما ذكره من أخذ الختني القرآن عن السيدين: السنوسي والكتاني ليس بصحيح؛ فلا يوجد في مصادره ما يدلُّ على ذلك، إنما هي إجازة رواية فقط، وهذا تلفيقٌ منه في الإسناد، قد تعودنا عليه!! ثانياً: أما الشيخ عبد الباقي اللكنوي -الذي تصحّف لقبه عنده- فهو من شيوخه قراءة وإجازة في العلوم، ولا يوجد في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدل على أخذ الشيخ الختني القرآن عن عبد الباقي اللكنوي؛ حتى يكون حلقة في سلسلة حلقاته. ثالثاً: ما ذكره من أنّ القارئ برهان والحافظ محمد وزّي من

(١) بإضافة نون قبل الياء تصحيحاً.

(٢) الحلقات: ١/ ١٤٤ - ١٤٥.

شيوخ الختني في القراءات فيه تلفيق وتصحيف.

أما التصحيف: فهو في لقب الحافظ محمد فقد صَحَّفه من روزي إلى وِزِّي؛ كما في مصدره الذي أحال عليه (أعلام من أرض النبوة)<sup>(١)</sup> فهو الملا محمد روزي الإنديجاني.

أما التلفيق: فإنَّ صاحب (أعلام من أرض النبوة)<sup>(٢)</sup> ذكر أن الختني حفظ القرآن وجوده في صغره على الملا محمد روزي، ثم التقى فيما بعد في رحلته إلى بخارى بالقارئ المجود: برهان الدين؛ فقرأ عليه الجزرية، ثم الشاطبية، وأتمهما دون أن يذكر إن كان قد قرأ بمضمئهما عليه؛ سوى عبارة أو مآ بها بأن متن الشاطبية هو في علم القراءات؛ دون أن ينصَّ على أنه أخذ عنه القراءات، فلعلَّ صاحب (الحلقات) اختطفَ العبارة بسرعة؛ فبنى عليها أنه أخذ عنه القراءات، هذا إن أحسنَّا به الظن! وعددناه من ذوي الفهم الضعيف، وإلا فإن الأمر أكبر مما نحونا إليه، فهو قد لَفَّقَ أخذ الختني القراءات عن برهان الدين.

أما محمد روزي، فإن الختني رحل إليه في بلده إنديجان، وقرأ عليه القرآن الكريم مرة أخرى، ثم قرأ عليه الشاطبية مع شرحها؛ فأجازه في القراءات إجازة عامة؛ كما ذكر صاحب (أعلام من أرض

(١) ص: ٢٠.

(٢) ص: ٢٠-٢١.



النبوة).

فليس في كلام صاحب (الحلقات) ما يدلُّ على صحة ما ذهب إليه؛ سوى الإجازة العامة في القراءات على الشيخ: محمد روزي، بله أخذ القرآن الكريم عنه.

رابعاً: ما يتعلَّق بعبد الباقي اللكنوي -الذي تصحف اسمه عند صاحب (الحلقات) إلى اللكنوني-، فلم أجد في مصدره: (أعلام من أرض النبوة) ما يفيد بأن الختني أخذ عنه القرآن الكريم أو القراءات، أو شيئاً من ذلك؛ سوى أنه ذكر أنه أخذ عنه مجموعة من العلوم العقلية والنقلية، وأجازه في العلوم<sup>(١)</sup>.

وهذا التلفيق منه في إسناد القرآن الكريم والقراءات يضاف إلى ما مضى من تلفيقاته.

خامساً: ما ذكره من أخذ صالح الأركاني عن الختني القرآن أو شيئاً منه؛ فغير صحيح، وهو تلفيق أيضاً في أسانيد القرآن الكريم، وقد تقدم حال الأركاني.

(١) أعلام من أرض النبوة: ٢٢، ٢٠١.

## فتلخص مما تقدم:

١. أن صاحب (الحلقات) لقق لأبي بكر الحبشي إسنادًا في القرآن، عن طريق شيخه: محمد عبد الحي الكتاني، وأحمد الشريف السنوسي؛ لمجرد أنه مجاز منهما إجازة عامة.
٢. لقق صاحب (الحلقات) للسيد أحمد الشريف السنوسي إسنادًا في القرآن، عن طريق والده: السيد محمد السنوسي، وشيخه أحمد المازوني؛ لمجرد أنه يروي عنهما رواية عامة.
٣. ما ذكر صاحب (الحلقات) من أن كلاً من: محمد عبد الحي الكتاني ومحمد إبراهيم الختني وأبي بكر الحبشي يروون القرآن أو القراءات عن: السيد أحمد السنوسي ليس بصحيح، وإنما هو تلفيق وتركيب منه.
٤. ليس في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدل على أن عبد الباقي اللكنوي أخذ القرآن أو القراءات عن الشيخ فالح المهنوي، المعروف بالظاهري، وكذلك الشيخ محمد محفوظ الترمسي، والشيخ عباس بن جعفر المكي، وهذا تلفيق وتركيب من صاحب (الحلقات).
٥. محمد عبد الحي الكتاني ومحمد إبراهيم الختني ومحمد بن عبد اللطيف القاهري المشهور بالتجاني المصري، لا يُعرف أنهم أخذوا القرآن أو شيئاً من القراءات عن عبد الباقي اللكنوي، إنما هو تلفيق من صاحب (الحلقات).

٦. جميع من ذكرهم صاحب (الحلقات) من شيوخ صالح الأركان، المعروف بالكذب، لا يصح تلقيه عنهم القرآن أو القراءات، ومن ثم لا يصح منه إجازة تلاميذه الذين ذكرهم صاحب (الحلقات) لا بالقرآن ولا بالقراءات؛ لأن فاقده الشيء لا يعطيه، وما هذا إلا تلفيق من صاحب (الحلقات).

٧. ليس في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدل على أخذ محمد إبراهيم الحتني القرآن أو القراءات عن السنوسي واللكنوي - كما تقدم-، ولا عن عبد الحي الكتاني؛ بل هو تلفيق وتركيب من صاحب (الحلقات).

### النموذج الثاني:

عدّ صاحب (الحلقات) العلامة: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ مقرئاً، وجعله في سلسلة من حلقات كتابه (الحلقة ٢٩)<sup>(١)</sup>.  
وجعل له إسناداً متسلسلاً في القراءات، خاصاً في أسرة آل الشيخ؛  
فسأعرض كلامه في ذلك مناقشاً له.

الشيخ العلامة: عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمهم الله- عالم مشهور، ترجمته معروفة، ترجم له عدد من المؤرخين؛ فوسموه بأنه حفظ القرآن صغيراً، وتلقى كثيراً من علوم الشريعة، أبرزها التوحيد والفقه، كما كان له عناية برواية الحديث، وحصل إجازات في الرواية عن عدد من العلماء.  
وقد نصّ على أسماء شيوخه الذين روى عنهم دراية ورواية، أو التقى بهم، أو قرأ عليهم شيئاً من العلم؛ كما في: (مجموعة الرسائل والمسائل النجدية)<sup>(٢)</sup>.

والذين صرح بأخذ الإجازة عنهم هم: حسن القويسني، وعبد الله بن سويدان، من مصر، حيث صرح بأنهما أجازاه بجميع مروياتهم، والشيخ عبد الرحمن الجبرتي المصري، روى عنه الحديث المسلسل بالأولية، كما أجازاه بجميع مروياته عن شيخه محمد مرتضى

(١) الحلقات: ١/ ٢٠٥.

(٢) ٢/ ٢٠ - ٢٤.

الزبيدي (شارح القاموس)، كما التقى في مصر بمفتي الجزائر، الشيخ: محمد بن محمود الجزائري الحنفي، وسمع منه الحديث المسلسل بالأولية، وأجازه بجميع مروياته عن شيخه: حمّود الجزائري، وعلي بن الأمين.

وله شيوخ كثير، أخذ عنهم العلم دراية دون أن يصرح بأن له إجازة خاصة أو عامة منهم.

نعم، ذكر أنه قرأ على جده الشيخ، المجدد: الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- كتاب التوحيد، من أوله إلى أبواب السحر، وجملة من آداب المشي إلى الصلاة، وحضر عنده عدّة مجالس في البخاري، والتفسير، وكتب الأحكام؛ بقراءة أبنائه: عبد الله، وعلي، وعبد العزيز، وغيرهم، ثم علّق بأن سند جدّه معروف، تلقّاه عن عدد من علماء المدينة، وغيرهم؛ رواية خاصة وعامة، فقد استفاد من هذا النص أنه يروي عن جده ما حضر من مجالس رواية سماع، ولم يصرح بأنه أجازه إجازة خاصة أو عامة.

ثم أخبر أن من العلماء الذين لقيهم بمصر الشيخ إبراهيم العُبَيْدي، ووصفه بالمقرئ، وبشيخ مصر في القراءات، ووصفه بأنه يقرأ العشر، ثم أخبر بأنه قرأ عليه أول القرآن.

ثم ذكر الشيخ أحمد سَلْمُونَة، وقال: فلي به اختصاص كثير، وهو رجل حسن الخلق، متواضع، له اليد الطولى في القراءات، والإفادات،

وقرأت عليه كثيراً من الشاطبية، وشرح الجزرية؛ لشيخ الإسلام: زكريا الأنصاري، وقرأت عليه كثيراً من القرآن.

ثم أخبر بأن الشيخ الذي قبل سَلْمُونَةَ -يعني به العُبَيْدِي- له روايات وأسانيد متصلة إلى القراء السبعة، وغيرهم.

فتعَرَّفْنَا من خلال ما مضى على أمرين مهمَّين:

الأمر الأول: أن شيوخ العلامة: عبد الرحمن بن حسن في الإجازات هم الأربعة المذكورون، ولم نقف على شيخ آخر له منه إجازة عامة أو خاصة.

فعلى هذا لو أردنا أن نثبت للشيخ عبد الرحمن بن حسن إسناداً في قراءة القرآن الكريم؛ ولو برواية واحدة، وهي التي حفظ القرآن عليها مثلاً، ولو عن طريق الإجازة العامة؛ لما كان ذلك بالإمكان إلا عن طريق المشايخ المذكورين؛ بيد أنه لم يذكر في روايته عنهم إلا الحديث غالباً، ولو تنزَّلنا فأردنا أن نُسند له رواية القرآن الكريم عنهم؛ فلا بد إذن من أن نقف على شيوخهم في القرآن، ثم على شيوخ شيوخهم في القرآن، وهكذا إلى منتهى السند، وهذا أمر شاق عسير، ثم لو تساهلنا كثيراً فجعلنا ذلك الإسناد من أوله إلى منتهاه مسلسلاً بالإجازة العامة إلى رسول الله ﷺ؛ فإن ذلك أيضاً دونه خرط القتاد؛ فضلاً عن كونه غير مستساغ عند المحدثين؛ بله القراء.

الأمر الثاني: وهو الذي يعنينا هنا، إسناده المركب منه إلى المعاصرين طيلة الحلقات، عن إبراهيم العبيدي وأحمد سَلْمُونَة، وهو عمدة صاحب (الحلقات) في كتابه.

تقدّم فيما مضى تصريح الشيخ: عبد الرحمن بن حسن بلقي الشيخ: إبراهيم العبيدي في مصر، ومعرفته بحاله، وأنه قرأ عليه أول القرآن؛ دون أن ينص على المقدار الذي قرأه، وعلى أية رواية أو قراءة قرأ، وهل أجازاه الشيخ بما قرأ أم لم يجزه؟ وهل عنده إجازة عامة عن الشيخ العبيدي أم لا؟ أسئلة كثيرة لا يوجد لها جواب فيما أعلم!

فعلى ماذا يستند صاحب (الحلقات) في دعواه بأن الشيخ: عبد الرحمن بن حسن أخذ عن العبيدي القرآن أو القراءات؟! وهل تكفي هذه الطريقة السريعة في تحمّل القرآن الكريم والقراءات؛ ليحشر الشيخ في سلاسل القراء الكبار، التي فيها الداني والشاطبي وابن الجزري، وغيرهم من المتخصصين؟!

وأما الشيخ أحمد سَلْمُونَة فقد تقدم بصريح العبارة صلة الشيخ عبد الرحمن بن حسن به حيث قال: «فلي به اختصاص كثير»، ولا ندري ما نوع هذا الاختصاص؟ هل هو صحبة علمية فقط، أو هو صحبة التلميذ لشيخه، ومحبته وتعلقه به؟ والذي يظهر من وصفه إياه: أنه تعلق التلميذ المكابد للغربة بشيخ حسن الخلق، متواضع، يسليه في غربته، ويذهب عنه هم الرحلة؛ فيُكثّر من لقيه،

== تناقض السيد عبد الرحيم؛ في تناوله أسانيد القرآن الكريم ==

وزيارته؛ محبة واستفادة، هذا المتوجّه من قول الشيخ: فلي به اختصاص كثير.

وقد صرّح بأنه قرأ عليه كثيراً من متن الشاطبية، وشرح الجزرية؛ لذكريا الأنصاري، وكثيراً من القرآن، وكل هذا لا يكفي في أن يحمل الشيخ عبد الرحمن بن حسن القراءات عن الشيخ أحمد سَلْمُونَة لعدم تصريحه بذلك أولاً، ولعدم كفاية ما ذكر من قراءته على شيخه في نقل القراءات ثانياً.

وبهذين الأمرين يبطل ما ادّعاه صاحب (الحلقات) من أن الشيخ عبد الرحمن بن حسن يُسند القرآن أو القراءات عن الشيخين: إبراهيم العُبَيْدي وأحمد سَلْمُونَة؛ رواية، أو إجازة، والله أعلم.

والأمر إذا فسد رأسه فسد سائر بلا شك.

فالعجيب من أمر المؤلف أنه ألبس الشيخ عبد الرحمن بن حسن لبوساً ليس له، ثم عمد إلى تلاميذه الذين يروون عنه إجازة؛ فاختر منهم ابنه عبد اللطيف؛ ليجعله في الحلقة الثانية من سلسلة القراءات؛ كراوٍ وناقلٍ لها عن أبيه، الذي هو في السلسلة قبله، ثم اختار من تلاميذ هذا الابن رجلاً آخر من أسرة آل الشيخ؛ وهو حسن بن حسين فجعله ناقلًا للقرآن والقراءات عن الشيخ: عبد اللطيف في الحلقة التي تليه، وهكذا اختار من تلاميذ الشيخ:



حسن بن حسين آل الشيخ تلميذًا من نفس أسرة آل الشيخ، وهو ابنه عبد الله؛ ليجعله راويةً للقرآن والقراءات في الحلقة التي تلي حلقة أبيه.

والعجيب أنه في ترجمة هذا الشيخ دبّت إليه الدقة المتناهية في ضبط الأسانيد، ومعرفة العلو والنزول؛ فأخبر بأنه جاء في ترجمة الشيخ: عبد الله بن حسن أنه أخذ علم التجويد عن الشيخ: علي بن داود -تلميذ الشيخ: عبد اللطيف بن الشيخ: عبد الرحمن- وهو شيخ أبيه: حسن، وبهذا يرتفع درجة في السند! فرفعه درجة؛ ليزاحم شيخه: حسن بن حسين في حلقة الإسناد؛ فيكون من أقرانه في سلسلة السند، ليس لشيء إلا لأنه أخذ علم التجويد عن أحد أقران شيخه، وهو الشيخ: علي بن داود!

فانضاف إلى منهجية صاحب (الحلقات) أن تعلّم مبادئ التجويد؛ لتصحيح قراءة القرآن؛ ترشّح صاحبها ليكون مع القراء الكبار في حلقات أسانيد القراءات؛ فضلًا عن الإجازات العامة؛ فضلًا عن الإجازات المركبة، ظلمات في المنهجية بعضها فوق بعض! ثم جاء إلى الشيخ: عبد الله بن حسن في حلقاته؛ فاختر من تلاميذه اثنين من أسرة آل الشيخ أيضًا، وهما: ابنه: عبد العزيز وحسن، وجعلهما في الحلقة التي بعده، وهي الثالثة والثلاثون والأخيرة؛ ليجعلهما ناقلين عن أبيهما القرآن والقراءات!

فيكون لقاء الشيخ: عبد الرحمن بن حسن بالشيخين: إبراهيم العبيدي وأحمد سَلْمُونَة واستفادته منهما سبباً في تسلسل القرآن والقراءات من لدنه إلى عصرنا الحاضر في أسرة آل الشيخ خاصة. وسأعرج باختصار على سِير أولئك الجَلَّة من علماء آل الشيخ ووجهائهم، الذين ذكرهم صاحب (الحلقات)؛ ليعرف القاريء حقيقة نسبة اتصال سندهم بالقرآن أو القراءات.

الشيخ: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (ت: ١٢٩٣ هـ):  
 وضعه صاحب (الحلقات) في الحلقة الثلاثين من سلسله<sup>(١)</sup>  
 بعد أبيه: الشيخ: عبد الرحمن بن حسن الذي سلكه في الحلقة  
 التاسعة والعشرين، وذكر أن شيخه في القرآن هو والده الشيخ:  
 عبد الرحمن.

وأحال على مصادره في ذلك، وبالرجوع إليها لم أقف على ما يدل  
 من قريب أو بعيد أن الشيخ عبد اللطيف قرأ القرآن على أبيه، أو  
 أن له منه إجازة ولو عامة!

غاية ما ذكروا في ترجمته أنه ولد بالدرعية، ونشأ فيها، وقرأ  
 القرآن في صغره، ثم انتقل مع والده إلى مصر وعمره ثمان سنين إبان  
 النكبة المؤلمة التي حلت بأهلها، وأخذ فيها كثيراً من العلوم على يد  
 والده، وبعض الشيوخ النجديين، كما تلقاها أيضاً على يد عدد من  
 علماء مصر، وقد ذكر محمد بن عثمان القاضي -وهو من مصادر  
 صاحب (الحلقات) في روضة الناظرين<sup>(٢)</sup> - أن الشيخ: عبد اللطيف  
 لما قدم مصر لازم الدراسة على والده وأعمامه وأقاربه، وحفظ القرآن  
 عن ظهر قلب؛ دون أن ينص على مَنْ حفظه، أو تلقّنه<sup>(٣)</sup>.

(١) الحلقات: ١/ ١٨٤.

(٢) ٣٠٨/ ١.

(٣) وقد ذكر ابنه: الشيخ: محمد أسماء شيوخه، ومنهم والده، وقال: «وكلُّ من هؤلاء  
 =

الشيخ: حسن بن حسين بن علي ابن الشيخ: محمد بن عبد الوهاب  
(ت: ١٣٤١ هـ):

وضعه صاحب (الحلقات) في الحلقة الحادية والثلاثين من  
سلسله<sup>(١)</sup> بعد الشيخ: عبد اللطيف بن عبد الرحمن، الذي سلكه  
في الحلقة الثلاثين قبله، وذكر أن شيخه في القرآن هو الشيخ:  
عبد اللطيف.

وقد رجعت إلى مصدر صاحب (الحلقات) في ذلك، وهو كتاب  
(مشاهير علماء نجد) فوجدتُ الآتي:  
ولد بمدينة الرياض ...، ونشأ بها، وقرأ القرآن حتى حفظه نظراً،

---

أجازه»، ونص على أنه أخذ علم القراءات عن علماء مصر؛ دون أن يذكر  
شيخاً بعينه.

وقد نص عبد الستار الدهلوي على أن الشيخ: عبد اللطيف أخذ القراءة  
عن أحمد سلمونه، وذكر أن ممن أجازه أباه وسلمونه.

انظر: مجلة الإصلاح، العدد ١١، السبت، غرة شعبان، ١٣٤٧ هـ، وفيض الملك  
الوهاب المتعالي: ١٠٣٨ / ٢.

وكما تقدم: فإن قراءة الشيخ عبد اللطيف على أبيه القرآن أو شيئاً منه  
ليست ظاهرة في هذين المرجعين.

وكان الجدير بصاحب (الحلقات) أن يسلكه في حلقة أبيه؛ لأنه ورد  
التصريح بأخذه القراءة عن سلمونه؛ بل هو أولى من أبيه لهذا.

(١) الحلقات: ١/ ١٦٣.

وعن ظهر قلب، ثم شرع في قراءة العلم على الشيخ العلامة: عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ: محمد بن عبد الوهاب، وابنه العلامة الشيخ: عبد اللطيف إلخ؛ كما في مصدر صاحب (الحلقات)<sup>(١)</sup>.

هذا المذكور في ترجمته؛ كما في مصدر صاحب (الحلقات) الوحيد، فالترجم أخبر بأن الشيخ: حسن حفظ القرآن، وبعد حفظه له أخذ في تعلم العلوم - كعادة كثير من العلماء-، ولم يقيّد عمن أخذ القرآن، أو حفظه عليه، وهل له منه إجازة؛ ولو عامة؟ فإن كان أخذ القرآن عن الشيخ: عبد الرحمن بن حسن؛ فإنه يرتفع طبقة؛ ليكون مع شيخه: عبد اللطيف، وإن كان أخذه على الشيخ: عبد اللطيف؛ فإن وضعه في حلقة هو المناسب.

على كل: لا يوجد شيء من هذا ولا ذاك في المصدر الوحيد الذي اعتمد عليه صاحب (الحلقات)<sup>(٢)</sup>.

(١) مشاهير علماء نجد: ١١٣.

(٢) وقد وقفت على مصدر آخر طبع بعد كتاب (الحلقات) بسنين وهو: (علماء آل الشيخ: ٣٢٤) نصّ على أن للشيخ حسن بن حسين إجازة من الشيخ: عبد اللطيف بجميع مروياته؛ إلا أنها تبقى إجازة عامة، لا تفيد التحمل الذي ذكره صاحب (الحلقات)؛ لا سيما أننا لا نعرف: هل قرأ عليه القرآن كاملاً أم لا؟ وبأية رواية قرأ؟ ثم لو وقفنا على كل هذا فسيشكل علينا أيضاً ما تقدم =

الشيخ: عبد الله بن حسن بن حسين بن علي ابن الشيخ: محمد ابن عبد الوهاب (ت: ١٣٧٨ هـ):

وضعه صاحب (الحلقات) في الحلقة الثانية والثلاثين من سلسله<sup>(١)</sup> بعد أبيه: الشيخ: حسن بن حسين، الذي سلكه في الحلقة الحادية والثلاثين قبله، وذكر أن شيخه في القرآن هو والده. وقد رجعت إلى مَصْدَرِيَّ صاحب (الحلقات) وهما: (مشاهير

من عدم قراءة الشيخ: عبد اللطيف على أبيه القرآن، وإجازته منه، وكذلك من صحة تحمل الشيخ: عبد الرحمن بن حسن القرآن أو القراءات عن الشيخين: العُبَيْدي وسَلْمُونَة.

مع العلم أن هذا المصدر الذي نصّ على أن للشيخ: حسن بن حسين إجازة من الشيخ: عبد اللطيف بجميع مروياته لم يكن حاضرًا بين يدي صاحب (الحلقات)؛ لأنه أُلّف بعد طبع كتابه (الحلقات)، ولذا لم يقف على هذه المعلومة، إنما اعتمد على ما جاء في (مشاهير علماء نجد) من أن الشيخ حسنًا حفظ القرآن في صغره، ثم أخذ العلوم عن شيوخه المذكورين؛ فاقتبس من هذا النص العام تحمّله القرآن عن عبد اللطيف! فأسس به حلقة في كتابه!! وعلى ما أثبتنا سابقًا من إجازة عبد اللطيف من أبيه، وقراءته على سَلْمُونَة؛ فإن الشيخ: حسنًا لم يثبت تحمّله من عبد اللطيف على منهج صاحب (الحلقات) فيما ذكر من طرق التحمل.

(١) الحلقات: ١/ ١٤٢.

علماء نجد)، و(علماء نجد خلال ثمانية قرون)<sup>(١)</sup> فيما ذكر؛ فوجدتُ الآتي:

أنه نشأ في أحضان والده الشيخ: حسن، فقرأ القرآن حتى حفظه وعمره عشر سنوات، ثم حفظه غيباً عن ظهر قلب، وشرع -بعد ذلك- في القراءة وطلب العلم ...، وأخذ علم التجويد عن الشيخ: علي بن داود.

ولم أجد في المصدرين ما يدل على أن الشيخ تلقن القرآن الكريم من والده، أو أن له منه إجازة؛ ولو عامة، غاية ما جاء في المصدرين ذكر حفظه للقرآن وعمره صغير، وسرد مشايخه في بقية العلوم، ومنهم والده، وأن له إجازة من الشيخ سعد بن حمد بن عتيق<sup>(٢)</sup>.

(١) مشاهير علماء نجد: ١٢١، وعلماء نجد خلال ثمانية قرون: ٢٣١/١.

(٢) وقد وقفت على كلام مهم في كتاب (علماء آل الشيخ: ١٩٠)، أنقله كاملاً:

«... ونشأ في أحضان والده: الشيخ: حسن، فقيه آل الشيخ؛ فرباه تربية حسنة؛ فاختر له مقرأً؛ فقرأ القرآن حتى حفظه وعمره عشر سنوات، ثم حفظه غيباً عن ظهر قلب».

فيستفاد من هذا النص: أن الشيخ عبد الله لقن القرآن الكريم وحفظه على هذا الشيخ الذي اختاره له أبوه، وقد يقال: لا مانع من ذلك، فقد يكون لقن القرآن وأتقنه، ثم حفظه على يد هذا الشيخ الذي لا ندري من هو، ثم قرأه على أبيه، فنقول: وأين الدليل على صحة هذا الادّعاء؟! ثم كيف يسنده عن أبيه

وليس له منه حتى إجازة عامة فيما أعلم؟! =

وهذا الكتاب هو أوثق مصدر في تراجم أسرة آل الشيخ من لدن المجدد، الشيخ: محمد بن عبد الوهاب إلى المعاصرين، وفيه نقولات مهمة، يتفرد بها عن سائر الكتب التي ترجمت لهم ولغيرهم، كما أنه جمع تراجمهم من مصادر كثيرة، فهو وثيقة مهمة في معرفة سيرهم، وأخبارهم.

وقد جاء في المصدر المتقدم (ص: ١٩١): أن لعبد الله بن حسن إجازات من شيوخ غير الشيخ سعد بن عتيق، ليس منهم والده، كما ورد فيه: أنه أخذ علم التجويد، والعربية، والقراءات؛ عن الشيخ: علي بن داود، تلميذ الشيخ: عبد اللطيف بن عبد الرحمن.

والكلام الأخير ذكره صاحب (الحلقات) في ذيل إirاده للشيخ؛ مبيناً أنه بقراءته على علي بن داود، تلميذ الشيخ: عبد اللطيف بن عبد الرحمن؛ يرتفع درجة في السند؛ فيكون مع تلاميذ أبيه! وقد ذكرت -فيما سلف- أنه لا بد أولاً من إثبات قراءة الشيخ: علي بن داود القرآن على الشيخ: عبد اللطيف، أو إجازته له، ثم -بعد ذلك- بالإمكان أن يناقش في دعواه.

ومن المعلوم المقطوع به أن عددًا من مناطق الجزيرة العربية -ومنها منطقة نجد- لا تُعرَف بالعناية بعلم القراءات إلى عهد قريب، وقد ترجم ابن بسام في: (علماء نجد: ٥ / ١٨٥) لابن داود، وذكر أن وفاته سنة: (١٣٢٠ هـ تقريباً) دون أن يقطع بذلك، وأخبر أنه ولد في الحوطة، واستقر بالدرعية، وقال عنه -نقلًا عن بعض مترجميه-: وهو العالم الوحيد الذي يتلو القرآن متقيدًا بأحكام التجويد في ذلك الزمن! وعدّ الشيخ عبد الله بن حسن من تلاميذه.

وعبارة الشيخ ابن بسام واضحة في أن التجويد كان علمًا نادرًا في ذلك الوقت في منطقة نجد؛ فكيف بالقراءات؟! =



الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن حسن (ت: ١٤١٠ هـ):  
الصحيح أنه مات في هذا العام؛ كما أخبرني شيخنا: محمد  
الرشيد، وكما جاء في: (علماء آل الشيخ)<sup>(١)</sup>، وما ذكره صاحب  
(الحلقات) من أنه مات (سنة: ١٤٠٤ هـ) وهَم، تابع فيه الشيخ:  
عبد الله بن بسام.

وضعه صاحب (الحلقات) في الحلقة الثالثة والثلاثين والأخيرة  
من سلسله<sup>(٢)</sup> بعد أبيه: الشيخ: عبد الله بن حسن، الذي سلكه في  
الحلقة الثانية والثلاثين قبله، وذكر أن شيخه في القرآن هو والده.  
والذي ورد في أحد مصدرَي صاحب (الحلقات) وهو: (علماء  
نجد خلال ثمانية قرون)<sup>(٣)</sup> أنه التحق في طفولته بمدرسة عبد الرحمن  
بن مفيريج؛ فحفظ القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة.  
ولم يرد أنه قرأ القرآن على والده، أو أن له منه إجازة؛ ولو عامة.  
بل إن صاحب كتاب: (مشاهير علماء نجد)<sup>(٤)</sup> عندما نصّ على  
تلاميذ والد المؤلف، الشيخ: عبد الله بن حسن؛ ذكر منهم أبناءه،  
وأن اثنين منهما قرآ عليه القرآن، أحدهما سيأتي، ليس منهما ابنه

(١) ص: ٤٣٤.

(٢) الحلقات: ٩٨ / ١.

(٣) ٤٣٣ / ٣.

(٤) ص: ١٢٤.

الشيخ: عبد العزيز، غاية ما ذكر من قراءته عليه الفقه، والتوحيد، وكتاب: (تيسير العزيز الحميد).

فليس فيما ذكر صاحب (الحلقات) ما يدل على ما أورد في حلقاته.

وأما الآخر: فهو محمد حيث جاء في المصدر المتقدم أنه قرأ على أبيه القرآن، وقواعد التجويد، وقد نجاه الله من أن يسلكه صاحب (الحلقات) مع إخوته في نفس الحلقة التي أوردتهم فيها؛ لأن المؤلف -فيما ظهر لي- لم يكمل قراءة ترجمة الشيخ: عبد الله بن حسن في المصدر المتقدم؛ حتى يطلع على ما ورد من قراءة الأبناء على أبيهم.

والشيخ محمد هذا أحد العلماء والوجهاء، جاء في ترجمته: أنه تلقن القرآن الكريم على مقرئ في أحد الكتاتيب حتى حفظه تجويداً، ثم حفظه عن ظهر قلب على أبيه<sup>(١)</sup>.

(١) علماء آل الشيخ: ٥٩٣.

الشيخ: حسن بن عبد الله بن حسن (ت: ١٤٠٧ هـ):  
 وضعه صاحب (الحلقات) في الحلقة الثالثة والثلاثين والأخيرة  
 من سلسله<sup>(١)</sup> بعد أبيه الشيخ: عبد الله بن حسن، الذي سلكه في  
 الحلقة الثانية والثلاثين قبله، وذكر أن شيخه في القرآن هو والده.  
 وقد فتّشت في مصدرَي صاحب (الحلقات) الذين أحال عليهما  
 في ترجمته، وهما: (علماء نجد خلال ثمانية قرون (٤٠/٢)) و(تكملة  
 معجم المؤلفين ص ١٤٥)<sup>(٢)</sup>؛ فلم أجد ما يدل من قريب أو بعيد على  
 أن المترجم قرأ القرآن على والده، أو أن له منه إجازة؛ ولو عامة؛ بل  
 ليس فيهما ذكر أن الشيخ حسن حفظ القرآن!  
 ومع ذلك فقد ورد في: (علماء آل الشيخ)<sup>(٣)</sup> أنه -رحمه الله-  
 حفظ القرآن الكريم ولما يتجاوز الحادية عشرة من عمره، كما ذكر  
 أيضا صاحب كتاب: (مشاهير علماء نجد)<sup>(٤)</sup> -وهو أحد مصادر  
 المؤلف في غير هذا الموضع- في ترجمة الشيخ: عبد الله بن حسن،  
 والد الشيخ: حسن؛ أن ابنه هذا ختم عليه القرآن الكريم عدّة  
 مرات، وهذا أمر لم يتنبّه له صاحب (الحلقات).

(١) الحلقات: ٩٩/١.

(٢) علماء نجد خلال ثمانية قرون: ٤٠/٢، وتكملة معجم المؤلفين: ١٤٥.

(٣) ص: ٣٣٦.

(٤) ص: ١٢٤.

فتلخّص -مما سبق- أن الشيخ حسن حفظ القرآن في صغره،  
وختمه على والده عدّة مرات.

ويبقى أن يقال: إن والده -كما تقدم- ليس له إجازة خاصة في  
القرآن، أو عامة في سائر العلوم عن شيخه الذي جعله المؤلف فوقه  
في الحلقة؛ فيبقى الانقطاع ظاهرًا في الإسناد.

وفي نهاية هذا المطاف وقفنا على عدد من النتائج المهمة، أخصها في الآتي:

١. ليس للشيخ عبد الرحمن بن حسن إجازة من الشيخين: إبراهيم العبيدي وأحمد سَلْمُونَة، لا خاصة في قراءة القرآن، ولا عامة في سائر العلوم؛ فيما أعلم.

٢. غاية ما عرفناه عن صلة الشيخ: عبد الرحمن بن حسن بالشيخين: العبيدي وسَلْمُونَة هو وصفه للأول: بالمقرئ، وبشيخ مصر في القراءات، وبأنه يقرأ العشر، ثم أخبر بأنه قرأ عليه أول القرآن، وأخبر عن الثاني: بأن له به اختصاصاً كثيراً، وله اليد الطولى في القراءات والإفادات، ثم أخبر بأنه قرأ عليه كثيراً من الشاطبية، وشرح الجزرية؛ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وقرأ عليه كثيراً من القرآن، وهذا لا يكفي في تحمل القرآن أو القراءات.

٣. لا يستفاد من قول الشيخ: عبد الرحمن عن سَلْمُونَة: ولي به اختصاص كثير؛ أنه أخذ عنه القراءات، وليست هذه طريقة لإثبات التحمل عند القراء، خاصة عند صاحب (الحلقات) الذي رد قراءات أئمة، طرقها وأسانيدها كالشمس في رابعة النهار كالمرزوقي والحدادي.

٤. لا يوجد في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدل على أن الشيخ عبد اللطيف قرأ القرآن على أبيه، أو أن له منه إجازة؛ ولو عامة.

٥. ليس في مصادر صاحب (الحلقات) ما يدل على أن الشيخ: حسن بن حسين قرأ القرآن أو حفظه على الشيخ: عبد اللطيف، والذي نصّ عليه المترجمون هو حفظه للقرآن في صغره، ثم انصرافه إلى أخذ العلم عن شيوخه، ومنهم: الشيخ: عبد اللطيف، وله منه إجازة عامة، وهذا لا يكفي في تحمل القرآن، أو اتصال التسلسل في قراءة القرآن أو القراءات؛ على منهج صاحب (الحلقات).

٦. الثابت في قراءة الشيخ: عبد الله بن حسن القرآن هو على شيخ اختاره له أبوه، ولم يرد تعيين ذلك الشيخ، وليس هناك نص في مصادر صاحب (الحلقات) يفيد أنه تلقن القرآن من أبيه، أو أن له منه إجازة عامة، وثبت أيضًا أنه أخذ علم التجويد عن الشيخ: علي بن داود -تلميذ الشيخ عبد اللطيف-، ولا يوجد ما يدل على أن له منه إجازة في القرآن، أو ما يدل على أن لشيخه عليّ إجازة في القرآن من شيخه: عبد اللطيف فيما أعلم.

٧. الذي ورد في ترجمة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله أنه قرأ القرآن الكريم وحفظه في مدرسة عبد الرحمن بن مفيريج، إحدى الكتاتيب في الرياض، وليس هناك نصّ في مصدرَي صاحب (الحلقات) يدل على أنه قرأه على أبيه، أو أن له منه إجازة عامة.

٨. ليس في مصدرَي صاحب (الحلقات) ما يدل على أن الشيخ حسن بن عبد الله حفظ القرآن؛ بله قراءته إياه على أبيه!

وقد خلصت من هذا البحث إلى نتائج كثيرة، أقصر منها على أكبر نتيجتين:

الأولى: فساد منهج صاحب (الحلقات) في تناوله أسانيد القرآن الكريم.

الثانية: تناقض صاحب (الحلقات) الواضح في تناوله أسانيد القرآن الكريم، سواء فيما كتب في حلقاته، أو مقارنة بين ما كتب قديمًا وحديثًا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه: يحيى بن محمد بن أسعد الحكمي الفيافي

حُرِّر يوم الاثنين: ١٦ / رجب / ١٤٣٦ هـ

الموافق: ٥ / ٥ / ٢٠١٥ م

بمدينة الرياض